قواعد التحديث

من فنون مصطلح الحديث

يطبع لأول مرة بعد التصحيح على الأصل المخطوط وإضافة
الزيادات الساقطة من طبعات الكتاب الثلاث المتعددة

تأليف علامة الشام

محمد جمال الدين القاسمي

(١٢٨٣ - ١٣٣٢ هـ)
(١٨٦٦ - ١٩١٤ م)

قدم له

الشيخ عبد القادر الأرنؤوط

حققه وعلق عليه

مصطفى شيخ مصطفى

مؤسسة الرسالة ناشرون

وتَعَقَّبه **السيوطي** بأن مافي الموطأ من المراسيل مع كونها حجةً عنده بلا شَرْطٍ، وعند مَنْ وافقَهُ من الأئمة هي حجةٌ عندنا، لأن المرسل حجة عندنا إذا اعتضَدَ، وما من مرسل في الموطأ إلاّ وله عاضد أو عواضد، وقد صنّف **ابنُ عبد البر** كتاباً[١] في وصل مافي الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضَل» ١.هـ . **وعليه**: فأولُ من صنّف في الصحيح الإمام مالك رضي الله عنه .

[المقصد التاسع]

بيانُ أنّ الصحيحَ لم يُستوعب في مُصَنَّفٍ

قال العلاَّمة الأمير[٢] في شرح (**غرامي صحيح**)[٣]: «لم يُستوعَبْ الصحيح في مصنَّف أصلاً؛ لقول البخاري: «أحفظُ مئة ألف حديث من الصحيح[٤]، ومئتي ألفٍ من غيره»، ولم يوجد في الصحيحين، بل ولا في بقية الكتب الستة هذا القَدْرُ من الصحيح».

= من وجوه، والحديث صحيحٌ معروفُ الاتصال بشرط الصحيح، والبخاري قد يفعل مثلَ ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديثَ في موضع آخر من كتابه مسنداً متصلاً». فتح الباري ١١/ ١٧٧ تح: ابن باز. ثم أسهب الحافظ ابن حجر في الكلام.

ثم إن العلماء قد حكموا بوصل الحديث. انظر: ابن حبان في صحيحه. كتاب التاريخ، باب: ذكر الإخبار عن استحلال المسلمين الخمر رقم: ٦٧٥٤، والطبراني في الكبير ١/ ٢٨٢ رقم: ٣٤١٧، والبيهقي في سننه ٣/ ٢٧٢ وغير هؤلاء أيضاً. انظر ما قاله الشيخ شعيب في تعليقه على صحيح ابن حبان.

قال الشيخ الألباني في سلسلته الصحيحة رقم: ٩١: «وابنُ حزم رحمه الله مع علمه وفضله وعقله، ليس طويل الباع في الاطلاع على الأحاديث وطرقها ورواتها، ومن الأدلة على ذلك تضعيفُهُ لهذا الحديث» ١/ ١٨٧.

(١) هو: التمهيد لِما في الموطأ من المعاني والأسانيد. وهو كتابٌ قال فيه ابنُ حزم: هو كتاب في الفقه والحديث ولا أعلمُ نظيرَهُ. ثم إن ابن عبد البر شرح الموطأ في (الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ مِن مَعَاني الرأي والآثار). وكلاهما مطبوع متداول.

(٢) العلامة الأمير: محمد ابن محمد الأمير الكبير السِنْبَاري الأزهري. (ت: ١٢٣٢ هـ) معجم المؤلفين ٣/ ١٣٩.

(٣) **غرامي صحيح**: نَظمٌ في علم الاصطلاح، نظمه أحمد ابن محمد الإشبيلي، الحافظ، الإمام (ت: ٦٩٩ هـ) وقام بشرحه العلامة الأمير، ويصعُبُ فهمُ النظم والشرح على من لا معرفةَ له بعلم البديع والبيان. ومطلعه:

غرامي صحيحٌ والرجا فيكَ معضَلُ ... وحُزني ودمعي مرسَلٌ ومُسَلْسَلُ

وكلام العلامة الأمير في ص: ١١ سطر: ٣ (الفائدة الرابعة) ولم ير الكتاب نورَ الطباعة حتى الآن، وهو مصنَّف ضمن الكتب النادرة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق الشام برقم: ١٧٢٩٥٥، وقد وفقنيَ اللهُ تعالى فقمتُ بتحقيقه، وهو تحت الطبع الآن.

(٤) وقد انتقى البخاري في صحيحه أصحَّها.

وقال البخاري: «لم أُخَرِّجْ في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركتُ من الصحيح أكثر». هدي الساري للحافظ ابن حجر. في المقدمة ص: ٧ تح: ابن باز.

وقال **النووي** رحمه الله: «إن البخاري ومسلماً رضي الله عنهما لم يلتزما استيعابَ الصحيح، بل صحَّ عنهما تصريحُهما بأنهما لم يستوعباه، وإنما قَصَدَا جَمْع جُمَلٍ من الصحيح، كما يقصد المصنِّفُ في الفقه جَمْعَ جملةٍ من مسائله، لا أنه يحصُرُ جميعَ مسائله، لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدُهما، مع صحة إسناده في الظاهر أصلاً في بابه، ولم يُخرّجا له نظيراً ولا ما يقوم مقامَهُ، فالظاهرُ من حالهما أنهما اطلعا فيه على علةٍ إن كانا رَأَيَاهُ، ويُحتمل أنهما تركاه نسياناً، أو إيثاراً لترك الإطالة، أو رَأَيا أنّ غيرَهُ مما ذكراه يسُدُّ مَسَدَّهُ أو لغير ذلك والله أعلم» .١.هـ .

وقال السخاوي في (**الفتح**)[(١)]: «إن الشيخين لم يَستوعبا كل الصحيح في كتابَيْهما، بل لو قيل: إنهما لم يستوعبا مشروطَهما لكان مُوَجَّهاً، وقد صَرَّح كلٌّ منهما بعدم الاستيعاب، وحينئذٍ **فإلزامُ** الدارقطني لهما في جزءٍ[(٢)] أفرده بالتصنيف بأحاديثِ رجالٍ من الصحابة رُوِيَتْ عنهم من وجوهٍ صحاحٍ، تركاها مع كونها على شرطهما ، وكذا قولُ ابن / ٣٣ حبان[(٣)]: ينبغي أن يُناقش البخاري ومسلم في تركهما إخراجَ أحاديث هي من شرطهما، **ليس بلازم** . ولذلك قال الحاكم[(٤)]: ولم يحكما ولا واحدٌ منهما أنه لم يصحَّ من الحديث غيرُ ما خرَّجه هذا»[(٥)] . ونحوُهُ ما ذكره السِّلَفي في (**معجم السفر**)[(٦)]: أنّ بعضَهم رأى في المنام أبا داوود صاحبَ السنن في آخرين مجتمعين، وأنّ أحدَهم قال: «كلُّ حديث لم يَرْوِهِ البخاري فأَفْلِتْ عنه رأسَ دابّتك[(٧)]» ١.هـ .

---

(١) فتح المغيث ١/ ٣٣ .

(٢) كتابٌ أَسْماهُ: (الإلزامات والتتبع) وهو الجزء الذي يتحدث عنه الإمام السخاوي . والكتاب مطبوع في مجلد واحد بتحقيق الأستاذ مقبل ابن هادي الوادعي عام ١٩٨٥م في بيروت (دار الكتب العلمية) . وانظر مقدمة شرح مسلم للنووي ١/ ٢٤ تح: د . مصطفى البغا .

(٣) انظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للإمام الصنعاني ١/ ٥٠ـ٥١ تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، وشروط الأئمة الخمسة للحازمي ص: ٤١ .

(٤) في مستدركه ١/ ٢ .

(٥) وتتمة كلامه كما في الأصل وفتح المغيث: «قال: وقد نَبَغَ في عصرنا هذا جماعةٌ من المبتدعة يَشْمَتُون برواة الآثار بأنّ جميعَ ما يصحّ عندكم من الحديث لا يبلغُ عشرة آلاف حديث» فتح المغيث ١/ ٣٤ . **قلتُ**: ودعوى كون الصحاح لا تبلغ عشرة آلاف حديث مردودةٌ على مُدّعيها؛ ذلك لأن الواقعَ يُكَذّبها !!

(٦) معجم السفر ص: ٢٣٧ رقم : ٧٧١ تح: عبد الله البارودي .

(٧) هذا كلامٌ فيه نظر طويلٌ ؛ إذ المنام ليس حجةً، وإنما هو للاستئناس .